

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الرشيد الجامعة

AL-RASHEED University College



المصارف الإسلامية محاضرة 3

د. عمار نعيم زغير

أهداف المصارف الإسلامية

- تقوم العقيدة الإسلامية على إن المال هو ملك لله سبحانه، وإن البشر مستخلفون فيه. لذا فإن ملكيتهم ليست أصيلة وإنما مكتسبة بالإستخلاف، وبالتالي فإن تصرفهم بالمال ينبغي إن يتحدد بتوجيهات المالك الأصلي له.
- والإسلام وإن اعترف بالملكية الفردية فإنه جعل لها وظيفة اجتماعية. هي ان يستخدم المال بما لا يتعارض ومصلحة المجتمع الإسلامي، بل يجب ان يستعمل فيما يحقق تكافله ورفاهيته، وإن تكون مهمته الأساسية هي عمارة الأرض، وذلك يقتضي-على الأقل- انه حيثما حدث تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة فإن الأولوية تكون لمصلحة المجتمع
- أن إلتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة يفرض عليها أن تحقق تكاملاً واتساقاً بين أهدافها من ناحية وأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من ناحية أخرى. لذا فإن الهدف الأساسي للمصرفية الإسلامية يجب أن لا يقتصر على تعظيم أرباحها.

أهداف المصارف الإسلامية



الهدف الترموي: تحقيق التنمية الاقتصادية

• يتعين على المصارف الإسلامية أن تساهم مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية التي تنشأ فيها. ويؤكد الكتاب الإسلاميون على إن الأهداف الترموية للمصرفية الإسلامية تتمثل في سعيها لتحقيق: رفاهية اقتصادية واسعة الانتشار، وعمالة كاملة، ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي.

• إن هذا الهدف يتطلب من المصارف الإسلامية أن تكون أكثر من مجرد وسيط مالي.

• إن المصارف الإسلامية بوصفها إحدى أدوات تجسيد أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي فإنها ينبغي أن تكون أداة فعالة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية. فمن خلال سعيها إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، وإعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل بلدانها، والتوظيف الفعال لمواردها، ستتمكن المصارف الإسلامية من توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين أفرادها، وزيادة الناتج القومي، وفي الوقت ذاته، ستتمكن من وضع رأس المال في موضعه الصحيح ليصبح أداة ووسيلة لخدمة المجتمع الإسلامي.

الهدف الاستثماري: توظيف الأموال في استثمارات تنموية

- لا يمكن وضع هذا الهدف في موضعه الصحيح إلا بربطه بالهدف التنموي، وحتى يصبح الاستثمار «هدفاً» يعني توظيف أموال المصرف في الاستثمارات التنموية الفعلية.
- يستطيع المصرف الإسلامي أن يستثمر أمواله في عدد كبير من المجالات، منها: التمويل بالمشاركة، المرابحة، المضاربة، التجارة المباشرة، الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية، وإنشاء مشروعات الاستثمار. فإذا لم يوجه استثمارات إلى المشاريع التنموية خصوصاً، واكتفى بالمرابحة والتجارة المباشرة.
- يؤكد منظرو المصارف الإسلامية هذا المعنى، ويشددون على الارتباط الوثيق بين الهدفين التنموي والاستثماري وعدم إمكانية الفصل بينهما، إذ إن الهدف التنموي للمصرفية الإسلامية يوجب عليها البحث عن استثمارات في كل القطاعات، وليس فقط في القطاعات التي تغري بتحقيق عائد مجز وسريع في الأجل القصير، ولكن في المشروعات التي تحقق عائداً اجتماعياً في الأجل الطويل. والأصبح المصرف الإسلامي مجرد «مؤسسة حلال» وليس بالضرورة مؤسسة اقتصادية تدعم النظام الاقتصادي الإسلامي.

الهدف الاجتماعي: تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة

• يعني هذا الهدف أن تتجه المصارف الإسلامية للمساهمة في تحقيق العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع المنصف للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي. وذلك من خلال:

1. القيام بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية وإدارة أموالها، ما دامت الزكاة تمثل أداة مهمة لإعادة توزيع الدخل والثروات ووسيلة لتخفيف حدة التفاوت الواسع فيهما.

2. شمول تمويلها صغار المنتجين كالزراع، وأصحاب الورش، والحرفيين، والمقاولين الفقراء، الذين قد لا تجد البنوك التقليدية مصلحة في تمويلهم.

3. ان الهدف الاجتماعي للمصرفية الإسلامية يفرض عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار المنافع الاجتماعية المتوقع عند دراسة جدوى المشروعات، لذا يجب أن يكون هدف المصرف هو تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار.

نشأة المصارف الإسلامية

- يعود الفضل في إبراز أهمية المصارف إلى عدد من الكتاب والاقتصاديين الإسلاميين في باكستان، واعتباراً من أواخر الأربعينات من القرن العشرين، ظهر تيار فكري حاول التأكيد على الحاجة إلى البنوك التجارية من جهة، وعلى مساوئ مؤسسة الفائدة في تلك البنوك من جهة أخرى، واقترح مصرفية بديلة تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر.
- أما الفكر الاقتصادي الخاص بالمصارف الإسلامية، فقد ظهر خلال عقدي الستينات والسبعينات، على يد اقتصاديين وعلماء باكستانيين ومصريين وعراقيين. ولم يتم تبني تلك الأفكار مؤسسياً حتى أوائل السبعينات.
- إذ تبناها مؤتمر وزراء المالية للبلدان الإسلامية الذي عقد في كراچي عام 1970، وكذلك أول مؤتمر دولي للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام 1976، وكذلك مؤتمر دولي للاقتصاد الإسلامي انعقد في لندن عام 1977.

نشأة المصارف الإسلامية

- تأسس أول مصرف اسلامي في ماليزيا في منتصف الأربعينات، وآخر في باكستان في أواخر الخمسينات، إلا أنهما لم يتمكنوا من الاستمرار.
- وفي عام 1963، تأسس في قرية (ميت غمر) في الريف المصري، بنك محلي للادخار، يعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية، فلم يدفع أي فوائد على الودائع، ولم يتقاضى فوائد على القروض التي كان يمنحها إلى المودعين فقط لتستخدم في أغراض الزراعة وشراء الآلات الزراعية والإسكان. إلا أن تجربة (ميت غمر) لم تستمر طويلا وتوقف البنك عن العمل عام 1967.
- في أواسط السبعينات أخذت المصارف الإسلامية طابعها المميّز والمنظم، كمؤسسات تمويل واستثمار، عندما أقرّ المؤتمر الثاني لوزراء المالية في الدول الإسلامية المنعقد بجدة في 10 آب/ أغسطس 1974، إنشاء «البنك الإسلامي للتنمية» الذي باشر أعماله في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1975.

نشأة المصارف الإسلامية

- أعقبه بنك دبي الإسلامي عام 1975، ليصبح أول مصرف إسلامي يقيمه الأفراد. ثم توالى إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها (25) مصرفاً في نهاية عقد السبعينات، وارتفع إلى حوالي (100) مصرف في نهاية عقد الثمانينات، منتشرة على رقعة جغرافية واسعة، تضم بلداناً إسلامية وغير إسلامية.
- ان انتشار المصارف الإسلامية قد اتخذ أسلوبين: تمثل الأول في إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية جنباً إلى جنب مع البنوك التجارية التقليدية، وهو الأسلوب الذي شهده معظم البلدان الإسلامية وغير الإسلامية. أما الأسلوب الثاني فقد تمثل في إعادة هيكلة كامل الجهاز المصرفي ليتمشى وأحكام الشريعة مع إلغاء البنوك التجارية التقليدية.



شكراً لأصغائكم